المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق

م. م. كاظم خماط سلمان

جامعة ذي قار – كلية القانون

E-mail : kkhamat@yahoo.com

الخلاصة :

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا اساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي مركز اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) والبنك الدولي وتزداد اهميتها في الدول النامية لكونها تمثل الافاق الواقعية الوحيدة للتنمية الاقتصادية واداة فعالة لمعالجة مشكلة البطالة والفقر فيها . وتضمن البحث عدة مفاهيم للصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة مفهوم المنظمات الدولية وكل دولة في العالم نامية كانت ام متقدمة تختار المفهوم الذي يلائمها وينسجم مع واقعها وتطورها الصناعي والاقتصادي . وفي العراق اعتبر المشروع الذي يستخدم اقل من (١٠) عمال مشروع صغير اما المشروع الذي يستخدم من (١٠ – ٢٩) عامل مشروع متوسط . وتناول البحث العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها مشاكل ادارية وقانونية وصعوبات في التمويل ، وعدم وجود مراكز للدراسات والبحوث تهتم بالتطوير الستراتيجي الشامل لهذه المشروعات والتشخيص الدقيق للجوانب السلبية واوجه الخلل والقصور فيها ووضع الحلول المناسبة لها . وبينت الدراسة ان من اسباب الفشل هو عدم اجراء دراسات جدوى اقتصادية وفنية للمشروعات قبل انشاءها وعدم توفر مؤسسات حكومية مختصة تقدم الدعم والاسناد لهذه المشروعات الوليدة ، فضلا عن ذلك ضعف في امكانية منافسة السلع والخدمات الاجنبية من ناحية النوعية والاسعار ونقص في مشروعات البنية التحتية وخاصة الكهرباء والماء وشبكات الطرق والجسور .

وتناول الجانب التطبيقي من الدراسة وللفترة من ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٩ بتحليل ودراسة قيمة الانتاج واعداد المشاريع المتوسطة والصغيرة في الاقتصاد الوطني والايدي العاملة فيها وانتاجيتها ، واظهرت نتائج البحث تدهور الوضع الانتاجي بانخفاض كبير في قيمة الانتاج واتضح ذلك بتراجع المؤشرات الاقتصادية والنسب المئوية واكدت الدراسة على الاسباب التي أدت الى هذا التخلف منها سياسة الاستيراد المفتوحة التي اعتمدت خلال هذه المرحلة ورفع القيود الكمركية وعدم قدرة هذه المشروعات على منافسة السلع والخدمات الاجنبية التي تعتمد على الوسائل الحديثة في الانتاج وتخفيض التكاليف .

وتطرق البحث الى السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتطلب دعم ومساندة من الحكومة واعداد وتنفيذ السياسات والخطط الواقعية اللازمة والعمل على معالجة المشاكل والمعوقات ووضع الحلول المناسبة لها .

وتضمن البحث مجموعة من التوصيات تمثل اطار عمل وخارطة طريق لاقامة وتطوير المشروعات وما يخدم عملية التنمية الاقتصادية المستدامة ومنها توفير البيئة الاستثمارية الملائمة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والادارة العلمية الصحيحة للاقتصاد الوطني والعمل على تمويل المشروعات وتقديم التسهيلات المصرفية وتخفيض الفوائد بما ينسجم مع قدرتها على التسديد ، والتأكيد على اجراء دراسات للجدوى الاقتصادية والفنية قبل انشاءها وذلك للحيلولة دون فشلها ، ودعم قدراتها الانتاجية والتنافسية بطرق عديدة واجراء الدراسات والبحوث المتخصصة في مجال التسويق والاعلان والترويج والانتاج ضمن المواصفات والمقاييس الدولية المعتمدة . والاستفادة من تجارب البلدان الاخرى بتقديم الرعاية الكاملة عند انشاء المشروعات بما يسمى (حاضنات الاعمال) بتعزيز روح المبادرة لدى القطاع الخاص وتقديم خدمات استشارية وفنية لها .

المقدمة :

بدأ الاهتمام والتركيز على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وخاصة خلال العقود الاخيرة في ظل العولمة (globalization) وما تفرزه من تحديات اقتصادية كونها تمثل مرحلة جديدة من التطور التكنولوجي والاتصالات الالكترونية قائمة على فلسفة السوق الحرة وازالة الحواجز بين الدول وتشابك الاقتصاديات مع بعضها البعض وتزايد حدة المنافسة في الاسواق المحلية والخارجية ولمواجهة هذه التحديات تتطلب بذل جهود كبيرة واستثنائية في رفع قدرات هذه المشروعات من الناحية الانتاجية والتمويلية والتسويقية بحيث تتمكن من منافسة الصناعات الاجنبية .

وتلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا اساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما لهذه المشروعات قدرة عالية في خلق فرص العمل وتوليد الدخول ومعالجة البطالة والفقر (poverty) وسرعة تعايشها بركب التطورات التكنولوجية الحديثة لمرونتها (flexibility) العالية في هذا المجال فضلا عن مساهمتها في بناء قاعدة صناعية اساسية تضع الاقتصاد الوطني في مسار النمو الذاتي .

تضمنت الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسية تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهات نظر المنظمات الدولية والعراق ودورها في النمو الاقتصادي وأشير كذلك الى الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من زوايا مختلفة وكذلك تحديد المشاكل والتحديات التي واجهت هذه المشاريع خلال ممارسة نشاطها اما المبحث الثاني تضمن دراسة واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق وتطورها التاريخي ، وفي المبحث الثالث كان تركيز الدراسة على التحليل الاقتصادي واستخلاص النتائج من واقع الجداول والبيانات التي اظهرت ان هذه المشاريع تعاني من الضعف وعدم قدرتها على التوسع في المجالات التي تم الاشارة اليها وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات من شأنها ان تساهم في تطوير هذه المشاريع مستقبلا .

وفي الجانب التطبيقي اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات والجداول الاحصائية المعتمدة من الجهات الحكومية المتعلقة بقيمة الانتاج وعدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق وللفترة من (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩) وعدد العاملين وانتاجية العمل فيها . واعتمدت الدراسة اسلوب الاستنتاج للوصول الى النتائج والتوصيات من واقع المعلومات والنتائج التي توصلت اليها الدراسة وتحديد المشاكل والمعوقات وطرق معالجتها حيث تم طرح مجموعة من التوصيات التي تشكل منطلق لإقامة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق والنهوض بالواقع الصناعي والاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .

ولغرض اقامة وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة يجب تبني سياسات وخطط اقتصادية علمية وواقعية من قبل الدولة منها تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي وخلق بيئة استثمارية تتوفر فيها الضمانات الكافية للمستثمرين وحماية استثماراتهم وفي ظل ظروف العولمة والانفتاح الاقتصادي وحرية التجارة تتطلب دعم حكومي كبير وفي جميع المجالات ومنح التسهيلات المصرفية والقروض المالية وتخفيض الفوائد وتقديم الاعفاءات الضريبية اللازمة اضافة الى ذلك يجب العمل على اجراء دراسات للجدوى الاقتصادية والفنية قبل انشاءها ثم تقييم كفاءة الاداء بعد ذلك لأن فشل هذه المشاريع يؤدي الى الهدر في الموارد والحاق ضرر بالاقتصاد الوطني كذلك اتخاذ الوسائل الكفيلة بتعزيز القدرة التنافسية لمنتجات هذه المشاريع وخصوصا في العمل على زيادة الانتاجية وتخفيض تكاليف الانتاج واستخدام التكنولوجيا المتقدمة والابتكارات وطرق الانتاج الحديثة وتوفير البنية التحتية اللازمة كالطاقة الكهربائية والطرق والجسور والموقع الملائم لضمان تقوية هذه المشاريع واستمرارها كمحركات للنمو الاقتصادي في البلاد وزيادة الناتج المحلي الاجمالي ومعالجة مشاكل البطالة والفقر .

اهمية الدراسة :

يكتسب موضوع دراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة للاقتصادات النامية لقدرتها على خلق دخول جديدة ومعالجة مشاكل البطالة والفقر . وكلما زادت اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوسعت طاقتها الانتاجية في البلاد تؤدي الى توفير فرص عمل للمواطنين وسد الحاجة المحلية من السلع والخدمات محليا وتصدير الفائض منها الى الخارج وينعكس ذلك بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطات من النقد الاجنبي وبالتالي على نمو الاقتصاد الوطني ، كما اهتمت الدراسة بواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاكل والتحديات التي تقف في طريقها وسبل معالجتها . وتقديم الدعم الحكومي المطلوب لها لرفع كفاءتها وزيادة انتاجيتها وتحسين نوعية انتاجها واستخدام التكنولوجيا الحديثة في عملياتها الانتاجية وتعزيز قدرتها التنافسية . وتضمنت الدراسة عدد من التوصيات التي تساهم في تطويرها بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية .

هدف الدراسة :

يهدف البحث على دراسة واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق وتبني سياسات شاملة ومتكاملة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذه المشروعات والعمل على زيادة الانتاج والانتاجية فيها وتشغيل الايدي العاملة العاطلة مع الاخذ بنظر الاعتبار التغيرات الدولية في مجال العولمة والتنافسية (competitiveness) والجودة التي يتميز بهما الاقتصاد الدولي المعاصر .

مشكلة الدراسة :

تحديد المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص واسباب انخفاض الانتاج والانتاجية في هذه المشروعات مع وجود البطالة .

فرضية الدراسة :

انشاء ودعم المشرعات الصغيرة والمتوسطة في العراق يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة الفقر والبطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلاد .

المبحث الاول/ لمشاريع الصغيرة والمتوسطة – اطار نظري

أولا . مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة :

يختلف تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة من بلد الى آخر ويعود سبب ذلك الى خصوصية وطبيعة اقتصاد كل دولة وطبيعة التكنولوجيا المستخدمة ودرجة التصنيف فيها تعرف منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (Unido) المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل فيها من (١٠ – ٥٠) عامل ويديرها مالك واحد ويتحمل كافة المسؤولية عنها في الاجل القصير والطويل ويعرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة جدا التي يعمل فيها اقل من (١٠) عمال، اما المشروعات المتوسطة يعمل فيها ما بين (٥٠ – ١٠٠) عامل (الجامعة العربية، ٢٠٠٩، ص ١٨) . وتعرف منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي يصل فيها عدد العاملين من (١ – ٥٠) عامل ويديرها صاحب المشروع (د. صقر، ٢٠٠٤، ص ١٠) .

وتعرف مؤسسة التمويل الدولية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها المشاريع التي يصل اقصى استثمار لها مبلغ (٢,٥) مليون دولار (الجامعة العربية، ٢٠٠٩، ص ١٨ – ١٩) .

اما المشاريع المتوسطة في العراق هي التي تستخدم من (١٠ – ٢٩) عامل والصغيرة أقل من ١٠ عمال (وزارة التخطيط، ٢٠١٠، ص ١٠١) .

ومن أهم المعايير المستخدمة في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي (Rahnama and Others , 2011 , P 26) .

١. معيار عدد العمال (Employees number) .
٢. معيار رأس المال (Capital) .
٣. معيار حجم المبيعات (Amount of sales level) .
٤. معيار صافي الموجودات (Net assets) .

وعليه تعتمد كل دولة في تحديد حجم المشروع الصغير او المتوسط على واحد او اكثر من المعايير المذكورة وعلى ظروف كل دولة ودرجة تطورها وامكانياتها التكنولوجية وقدراتها الانتاجية .

ثانيا . دور وأهمية المشايع الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي :

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول وخصوصا في العراق لكونها تمثل الافاق الواقعية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وأصبحت مركز اهتمام كبير من قبل المنظمات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة اليونيدو (UNIDO) للتنمية الصناعية ومنظمة العمل العربية والحكومات وأكدت الاحصائيات ان ٨٥% و ٥١% من الناتج المحلي الاجمالي في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية تساهم فيه المشاريع الصغيرة والمتوسطة هذه النسبة على التوالي . وأشارت كذلك احصاءات البنك الدولي ان ٣٥% من حجم الصادرات العالمية تساهم فيها هذه المشاريع وفي دول الخليج العربي تقدر نسبة مساهمتها في الناتج المحلي بـ ٨٥% من اجمالي المشاريع الموجودة فيها وفي مصر تشكل نسبة مساهمتها بـ ٨٠% من الناتج المحلي الاجمالي (د. هوبوم، ٢٠٠٢، ص ٢٢ – ٢٣) . واظهرت نتائج البحوث والدراسات التي تناولت هذه المشاريع وآثارها الايجابية على الاقتصاد الوطني وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث :

١. تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الايدي العاملة العاطلة عن العمل والتخفيف من الفقر والبطالة في المناطق الريفية والحضرية وتشجيع الدخول على أكبر عدد من السكان .
٢. المشاريع الصغيرة والمتوسطة تؤدي الى توسيع القاعدة الانتاجية في البلاد وتعمل على انتاج سلع وخدمات جديدة تغطي الحاجات الاساسية المحلية بدلا من استيرادها من الخارج (Shah and Others , 2012 , P 131) .
٣. للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في استقرار الاقتصاد الوطني ككل من خلال تنويع الهيكل الانتاجي بدلا من تصدير المواد الخام .
٤. تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تصدير السلع والخدمات الى الخارج الامر الذي ينعكس على زيادة الدخل القومي وميزان المدفوعات وارتفاع الاحتياطيات من النقد الاجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية .
٥. تستخدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عملياتها الانتاجية التكنولوجيا المتقدمة والابتكارات الجديدة لزيادة الانتاج والانتاجية فيها وتعزيز الميزة التنافسية لمنتجاتها (Jelena , 2011 , P 57) .

ثالثا . أوجه التشابه والاختلاف بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق عن غيرها من الدراسات

أ. أوجه التشابه :

اظهرت دراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق وبين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من زوايا متعددة وجود تشابه من ناحية أهميتها الاقتصادية في زيادة الناتج المحلي والدخل القومي وتشغيل الايدي العاملة ومكافحة البطالة والفقر ودورها الاساسي في تحقيق النمو الاقتصادي .

ب. أوجه الاختلاف :

دراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق فيها أوجه اختلاف عديدة مع الدراسات الاخرى للموضوع وذلك لأن الاقتصاد العراقي مر بظروف مختلفة عن غيره من الاقتصاديات الاخرى حيث تعرض الى الحصار الاقتصادي والحروب العسكرية التي دمرت كثير من المفاصل الحيوية لهذا الاقتصاد خصوصا المشاريع الصناعية الكبيرة والمتوسطة وفي عام ٢٠٠٣ تم اسقاط النظام السياسي في العراق وتعطل النشاط الاقتصادي عموما وعانت البلاد من ظروف أمنية صعبة انعكست على تراجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق .

رابعا . <u>المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة :</u>

١. المعوقات الادارية والقانونية الحكومية والبيروقراطية والروتين السائد في مؤسسات الدولة والفساد الاداري والمالي تشكل عقبات امام الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
٢. نقص الخبرة في ادارة المشروعات اذ نلاحظ العديد من المدراء لا يعرفون ولا يمتلكون القدرة على تأدية واجباتهم بكفاءة والبعض منهم غير مؤهلين للقيام بوظائفهم الاساسية في التخطيط والتنظيم والرقابة (د. الحسيني، ٢٠٠٦، ص ٣١) .
٣. صعوبات في تمويل هذا النوع من المشاريع حيث تواجه هذه المشروعات العديد من المشاكل في الحصول على الائتمان المصرفي سواء ما يتعلق بانشائها او خلال مرحلة التشغيل بسبب تردد البنوك بمنح القروض والتسهيلات المصرفية اللازمة لنشاطها (د. خضر، ٢٠٠٢، ص ٥ – ٦) وعدم وجود مؤسسات حكومية مختصة تعمل على تقديم الاستشارات الفنية وتقديم الحوافز والاعفاءات الضريبية وأثر ذلك سلبا على الاستثمار في هذه المشاريع في المدى القصير والطويل (الجامعة العربية، ٢٠٠٩، ص ٢٤) .

٤. عدم اجراء دراسات للجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات وتضع تصورا شاملا لمستقبل المشروع قبل انشائه وتحليل طبيعة المخاطر المحتملة التي يمكن ان تواجه المشروع من خلال تبني مجموعة من المعايير والمؤشرات الاقتصادية والمالية لتقييم المشاريع الصغيرة والمتوسطة (د. النجار ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٧) .

٥. عدم كفاية مشاريع البنية التحتية المتمثلة بالطاقة الكهربائية وشبكات الطرق والجسور والمياه وغيرها يعد من أهم المشاكل التي تؤثر على اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Unido , 2005 , P 35) .

٦. عدم وجود مراكز للدراسات تتابع نشاط المشروع في المرحلة الحالية والمستقبلية وتعمل من داخل المشروع نفسه ينصب اهتمامها بالتطوير الستراتيجي الشامل من جانب المهارات الادارية المطلوبة للمشروع وتشخيص القدرات التقنية والتحليل المالي وكذلك تشخيص القدرة التنافسية للمشروع وجودة المنتوج وتحليل الاسواق , Unido (2003 , P 11 – 16) .

المبحث الثاني/ واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق

أولا . <u>التطور التاريخي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق</u>

بدأ الاهتمام الجدي بالقطاع الصناعي منذ منتصف القرن العشرين ، وجرى تخصيص مبالغ من ايرادات النفط لانشاء صناعة وطنية واصدرت الدولة التشريعات اللازمة منها القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦١ لتشجيع ودعم القطاع الخاص تتضمن الكثير من الحوافز والاعفاءات الضريبية .

وكانت الدولة تعمل لصالح القطاع العام من الفترة ١٩٦٤ – ١٩٧٠ واستمر هذا التوجه في الخطط الخمسية للسنوات من ١٩٧٠ – ١٩٧٥ – ١٩٧٦ – ١٩٨٠ .

وفي نفس الوقت الذي كان الاهتمام بالقطاع الصناعي العام استمر القطاع الخاص في النمو والتوسع مستفيدا من الاجراءات الحكومية في حماية الصناعة الوطنية .

وتحتل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءا مهما من الانتاج الصناعي حيث بلغت مساهمتها في الانتاج المحلي الاجمالي ٢ر٣١ % بينما كانت مساهمتها في القيمة المضافة ٦ر٤٥ % لعام ١٩٧٦ .

ويعمل فيها حوالي ٦ر٣٧ % من العاملين في قطاع الصناعة التحويلية اذ تشكل نسبة ٢ر٩٦% من اجمالي المشاريع الصناعية التي بلغ عددها ٣٧٦٢٨ مشروع صغير من مجموع ٣٩٠٩٠ مشروع صغير في الاقتصاد العراقي .

وخلال الفترة من عام ١٩٧٩ ولغاية ١٩٨٨ لا زالت تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصناعة التحويلية والايدي العاملة نفس النسبة مقارنة بعام ١٩٧٦ (د. الجميلي وآخرون ، ١٩٧٩ ، ص ١٠٥ – ١٠٧) .

وفي مرحلة التسعينات التي شهدت حرب الخليج الثانية والحصار الاقتصادي وما نجم عن تلك الفترة من تدهور خطير للوضع الاقتصادي والمعاشي في العراق وما رافقها من تضخم نقدي متسارع الذي استهدف الصناعة العراقية عموما المشاريع الصغيرة والمتوسطة خصوصا اذ لوحظ انخفاض نسبة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى ٢١% في عام ١٩٩٧ مقارنة مع عددها في عام ١٩٨٨ كما انخفضت نسبة العاملين فيها الى ٢٢% لذات الفترة ، مع توجه القطاع الخاص نحو المجالات التجارية بدلا من المشروعات الصناعية لسهولة تحقيق الارباح ودعم الدولة لهذا الاتجاه بهدف استيراد المواد الغذائية الاساسية خلال فترة الحصار (الطائي ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٤ – ٥٥) .

ثانيا . الجانب التطبيقي :

أولا . <u>اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق</u> :

من الجدولين رقم (١) و رقم (٢) وعند دراسة وتحليل البيانات نلاحظ تراجع عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة على حد سواء . حيث انخفض عدد المشاريع الصغيرة من عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٩ من ٧٧١٦٧ مشروع صغير الى ١٠٢٨٩ مشروع بفارق مقداره ٦٦٨٧٢ مشروع صغير .

ولا يختلف الحال بالنسبة للمشاريع المتوسطة والسبب في انخفاض اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة من (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩) الى تعرض الاقتصاد الوطني الى فترة من الحصار الاقتصادي ثم الى الاحتلال الاجنبي وما ترتب على ذلك من تضخم نقدي وتفكيك القطاع العام الذي كان يعتمد عليه القطاع الخاص في الكثير من عملياته الانتاجية ما انعكس على انخفاض وتراجع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وضعف قدرتها التنافسية غياب السياسة الاقتصادية والدعم الحكومي اللازم في مختلف المجالات .

ثانيا . قيمة الانتاج :

من الجدولين رقم (١) ورقم (٢) نلاحظ ان قيمة الانتاج اخذت بالانخفاض تدريجيا في الصناعات الصغيرة حيث بلغت نسبة التغير السنوي للاعوام ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ نسبة (– ٦ر٢%) و(– ٣ر١٩%) و (– ٤ر٢٦ %) ولوحظ تذبذب في قيمة الانتاج للسنوات ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ حيث بلغت نسبة التغير السنوي على التوالي نسبة ٩٧% و ٥ر٦٧ % وبلغ معدل النمو السنوي المركب للفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ نسبة ٦% وفي الصناعات المتوسطة تبين كذلك ان قيمة الانتاج فيها اتسمت بعدم الاستقرار حيث بلغت نسب التغير السنوي للاعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ نسبة (– ٥٣,٧) و (ـ ٢٠%) و (ـ ٥,٤%) على التوالي وبلغ معدل النمو السنوي المركب لها ٢,٧% للمشاريع المتوسطة .

وسبب هذا التذبذب وعدم الاستقرار في قيمة الانتاج للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يعود الى ان الاقتصاد العراقي شديد التأثر بالعوامل الداخلية والخارجية التي اتسمت بعدم الاستقرار في الوضع الامني العامل الخارجي الذي يعمل بالضد من قيام صناعة وطنية وابقاء العراق ضعيفا ومتخلفا .

جدول رقم (١)

قيمة الانتاج وعدد المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي للسنوات من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩

(الف دينار)

السنة	قيمة الانتاج (بالاسعار الجارية) (دينار)	نسبة التغير السنوي لقيمة الانتاج	عدد المنشآت	نسبة التغير السنوي لعدد المنشآت
٢٠٠٠	٤٨٢٢٣٥ر٧	١٠٠ %	٧٧١٦٧	١٠٠ %
٢٠٠١	٤٦٩٦٠٧ر٩	– ٢ر٦ %	٦٩٠٩٠	– ١٠ %
٢٠٠٢	–	–	–	–
٢٠٠٣	٤١٣٧٢٩ر٨	–	١٧٩٢٩	–
٢٠٠٤	٨١٥٩٧٧ر٨	%٩٧	١٧٥٩٩	– ١ر٨ %
٢٠٠٥	٦٥٨٦٥٥ر٣	– ١٩ر٣ %	١٠٠٨٨	– ٤٢ %
٢٠٠٦	١١٠٣٧٥٦ر٧	٦٧ر٥ %	١١٦٢٠	١٥ %
٢٠٠٧	٨١٢٤٤١ر١	–٢٦ر٤ %	١٣٤٠٦	%١٥
٢٠٠٨	–	–	–	–
٢٠٠٩	٨١٥٩٥٣ر٥	–	١٠٢٨٩	–
معدل النمو السنوي المركب	٦ %	–	ـ ٢٠ %	–

(١) المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات – المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٠ .

(٢) استخرج الباحث معدل النمو السنوي المركب لقيمة الانتاج وعدد المشاريع الصغيرة وكانت على التوالي ٦ % و (– ٢٠ %)

(٣) معادلة النمو السنوي المركب = $\sqrt[\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الاساس}]{\frac{\text{سنة المقارنة}}{\text{سنة الاساس}}} - ١ \times ١٠٠$

(٤) معادلة التغير السنوي = $\frac{\text{سنة المقارنة}}{\text{سنة الاساس}} \times ١٠٠$

* لم تتضمن المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٠ بيانات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨ .

جدول رقم (٢)

قيمة الانتاج وعدد المشاريع المتوسطة في الاقتصاد العراقي للسنوات من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩

(الف دينار)

السنة	قيمة الانتاج (بالاسعار الجارية) (دينار)	نسبة التغير السنوي لقيمة الانتاج	عدد المنشآت المتوسطة	نسبة التغير السنوي لعدد المنشآت
٢٠٠٠	١٤٥١٣ر٧	%١٠٠	١٥٦	%١٠٠
٢٠٠١	٢١٩٩٢ر٣	% ٥١	١٤٢	% ٩ –
٢٠٠٢	١٠٢٧٢ر١	% ٥٣ر٧ –	٨٠	% ٤٣ر٦ –
٢٠٠٣	١١٨٠١ر٣	% ١٤ر٨	٧٩	% ١ –
٢٠٠٤	٢٣٦٧٠ر٨	% ١٠٠	٩٢	% ١٦
٢٠٠٥	٢٤٣٤٨ر٦	% ٣ر٧	٧٦	% ١٧ –
٢٠٠٦	١٩٥١٥ر٧	% ٢٠ –	٥٢	% ٣١ –
٢٠٠٧	١٨٤٦٨ر٧	% ٥ر٤ –	٥٧	% ١٠
٢٠٠٨	–	–	–	–
٢٠٠٩	١٨٥٢٣ر٧	–	٥١	–
معدل النمو السنوي المركب	% ٢,٧	–	% ١١,٦ -	–

(١) المصدر : وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات – المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٠ .

(٢) استخرج الباحث معدل النمو السنوي المركب لقيمة الانتاج وعدد المنشآت وكانت على التوالي (٢,٧ %) و (– ١١,٦ %) .

*** لم تتضمن المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٠ بيانات ٢٠٠٨**

ولم يختلف الحال بالنسبة للمشاريع المتوسطة حيث انخفض عددها من عام ٢٠٠٠ الى ٢٠٠٩ من ١٥٦ مشروع متوسط الى ٥١ مشروع بفارق مقداره ١٠٥ مشروع ويتضح ذلك في نسب التغير السنوي الذي بلغ -٦ر٤٣% في عام ٢٠٠٢ ونسبة – ١٧% في عام ٢٠٠٥ ونسبة – ٣١% عام ٢٠٠٦ . وبلغ معدل النمو السنوي المركب من عام (٢٠٠٠ – ٢٠٠٩) (– ١١,٦ %) .

ونؤكد بأن عدد المشاريع المتوسطة بلغت ٥١ مشروع لسنة ٢٠٠٩ ويعمل فيها ٨٧١ عامل خلال نفس الفترة بينما البلد بحاجة الى عدد كبير منها لتحقيق النمو الاقتصادي وسد حاجة السوق المحلية من السلع المنتجة محليا بدلا من الاستيراد من الخارج .

ثالثا . <u>القوى العاملة</u> :

بالنظر لأهمية القوى العاملة كعامل انتاجي اساسي في الاقتصاد الوطني ولغرض فهم حجم القوى العاملة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة نلاحظ من الجدول رقم (٣) ورقم (٤) حيث بلغ عدد العاملين في المشاريع الصغيرة ١٦٤٥٧٩ عامل في سنة ٢٠٠٠ الى ان وصل الى ٢٧٧٨٠ عامل في سنة ٢٠٠٩ .

ويوضح الجدول رقم (٣) نسب التغير السنوي لعدد العاملين حيث انخفضت بنسبة (– ٢ر١٣ %) وبنسبة (- ٤ر٤٣ %) لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ على التوالي .

وبلغ معدل النمو السنوي المركب لعدد العاملين في المشاريع الصغيرة نسبة (– ١٧,٩ %) .

ولم يختلف المسار للصناعات المتوسطة حيث انخفض عدد العاملين فيها من ٢٢٧٥ عامل الى ٨٧١ عامل من سنة ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٩ .

وشهدت السنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ انخفاضا كبيرا وبلغت نسبة التغير السنوي لها (-٧ر٤١%) و (-١٦ %) و (- ٣١ %) على التوالي . واستمرت اعداد العمال بالانخفاض حيث انخفض عددهم من ٥٣٦٧٩ في عام ٢٠٠٧ الى ٢٧٧٨٠ عام ٢٠٠٩ وبلغ معدل النمو السنوي المركب لاعداد المشاريع المتوسطة نسبة (ـ ١٠,١ %) .

ويعد السبب في ذلك الى نفس الظروف والصعوبات التي واجهت الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة من الحصار الاقتصادي والحروب وتوقف النشاط الانتاجي خلال فترة الاحتلال وسياسة الاستيراد المفتوحة التي وضعت الاقتصاد العراقي معتمدا على استيراد السلع الاجنبية من الخارج ومصدرا للنفط الخام لابقاء هذا الاقتصاد ضعيفا وتابعا الى الخارج .

رابعا . <u>انتاجية العمل</u> :

تعتبر الانتاجية عن كفاءة استخدام عناصر الانتاج في العملية الانتاجية . وتقاس انتاجية العمل بالعلاقة بين كمية او قيمة الانتاج وعدد العاملين ومعيار الانتاجية من المؤشرات الاقتصادية المهمة وذلك لأنه يعكس مستوى الاداء للمشاريع الصغيرة والمتوسطة (د. العلي وحسن، ١٩٨٠ ، ص ١١٧) .

ويلاحظ من الجدول رقم (٣) ارتفاع في انتاجية العمل للمشاريع الصغيرة للاعوام (٢٠٠١ – ٢٠٠٩) وانخفاضها ولكن بمعدل متناقص وللاعوام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ وبنسب (٥٤ %) و (٧ر٤٢ %) و (٣١ %) على التوالي وفي عام ٢٠٠٧ بنسبة (ـ ٣٦%) والسبب يعود في تذبذب الانتاجية الى عدم استقرار الايدي العاملة في المشاريع الصغيرة كما موضح في الجدول رقم (٣) انخفاض معدل النمو السنوي المركب الى نسبة (ـ ١٧,٩ %) للعاملين في المشاريع الصغيرة ويعكس ذلك عدم قدرة هذه المشاريع على استيعاب الايدي العاملة يشير الى عدم وجود خطة في اقامة ودعم هذه المشاريع من قبل الحكومة كما ان انتاج هذه المشاريع محدود جدا بسبب المنافسة القوية من السلع الاجنبية المستوردة .

جدول رقم (٣)

عدد المشتغلين في المشاريع الصغيرة وانتاجيتهم من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ (بالالف دينار)

السنة	قيمة الانتاج (بالاسعار الجارية) (دينار)	عدد العاملين	التغير السنوي لعدد العاملين %	انتاجية العمل	نسبة التغير السنوي لانتاجية العمل %
٢٠٠٠	٤٨٢٢٣٥ر٧	١٦٤٥٧٩	١٠٠ %	٢٩٣٠	١٠٠ %
٢٠٠١	٤٦٩٦٠٧ر٩	١٤٢٧٢٤	-٢ر١٣ %	٣٢٩٠	١٢ %
٢٠٠٢	–	–	–	–	–
٢٠٠٣	٤١٣٧٢٩ر٨	٥٠٢٠٧	–	٨٢٤٠	–
٢٠٠٤	٨١٥٩٧٧ر٨	٦٤٣٣٨	٢٨ %	١٢٦٨٢	٥٤ %
٢٠٠٥	٦٥٨٦٥٥ر٣	٣٦٣٧٩	-٤ر٤٣ %	١٨١٠٥	٤٢ر٧ %
٢٠٠٦	١١٠٣٧٥٦ر٧	٤٦٤٩٤	٢٧ر٨ %	٢٣٨٤٠	٣١ %
٢٠٠٧	٨١٢٤٤١ر١	٥٣٦٧٩	١٥ر٤ %	١٥١٣٥	- ٣٦ %
٢٠٠٨	–	–	–	–	–
٢٠٠٩	٨١٥٩٥٣ر٥	٢٧٧٨٠	–	٢٩٣٧١	–
معدل النمو السنوي المركب	٦ %	١٧,٩ -	–	٢٩,١ %	–

المصدر :

(١) وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات – المجموعة الاحصائية السنوية ، ٢٠١٠ .

(٢) استخرج الباحث انتاجية العمل ونسب التغير السنوي للانتاجية وعدد العاملين ومعدل النمو السنوي المركب .

* لا تتضمن المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٠ بيانات للسنوات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨ .

جدول رقم (٤)

انتاجية العاملين واعدادهم في المشاريع المتوسطة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩ (الف دينار)

السنة	قيمة الانتاج (بالاسعار الجارية) (دينار)	عدد العاملين	نسبة التغيير السنوي لعدد العاملين %	انتاجية العمل (دينار)	نسبة التغير السنوي لانتاجية العمل %
٢٠٠٠	١٤٥١٣ر٧	٢٢٧٥	١٠٠ %	٦٣٧٩	١٠٠ %
٢٠٠١	٢١٩٩٢ر٣	٢١٢٣	-٦ر٦ %	١٠٣٥٩	٦٢ %
٢٠٠٢	١٠٢٧٢ر١	١٢٣٧	-٤١ر٧ %	٨٣٠٤	- ٢٠ %
٢٠٠٣	١١٨٠١ر٣	١٤٠٧	١٣ر٧ %	٨٣٨٧	١ %
٢٠٠٤	٢٣٦٧٠ر٨	١٦٦٨	١٨ر٥ %	١٤١٩١	٦٩ %
٢٠٠٥	٢٤٣٤٨ر٦	١٣٩٧	- ١٦ %	١٧٤٢٩	٢٣ %
٢٠٠٦	١٩٥١٥ر٧	٩٦٠	- ٣١ %	٢٠٣٢٩	١٦ر٦ %
٢٠٠٧	١٨٤٦٨ر٧	١١١٧	١٦ر٣ %	١٦٥٤٣	- ١٨ر٦ %
٢٠٠٨	–	–	–	–	–
٢٠٠٩	١٨٥٢٣ر٧	٨٧١	–	٢١٢٦٧	–
معدل النمو السنوي المركب	٢,٧ %	- ١٠,١ %	–	١٤,٣ %	–

المصدر :

(١) وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات – المجموعة الاحصائية السنوية ، ٢٠١٠ .

(٢) استخرج الباحث معدل التغير السنوي ومعدل النمو السنوي المركب لعدد العاملين وانتاجية العمل .

* لم تتضمن المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٠ البيانات الاحصائية لسنة ٢٠٠٨ .

كما يشير الجدول رقم (٤) الى ارتفاع نسبة انتاجية العمل في الصناعات المتوسطة في السنوات من (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦) وكانت بنسبة (٦٩ %) و (٢٣ %) و (١٦,٦%) وانخفاضها في سنة (٢٠٠٧) وكانت بنسبة (– ١٨,٦%) والسبب في تذبذب انتاجية العمل في المشاريع المتوسطة في العراق يعود الى قلة اعداد هذه المشاريع وانخفاض عدد العاملين فيها ونؤكد ان الصناعات المتوسطة تتميز بطاقة انتاجية أكبر من الصناعات الصغيرة وكذلك استيعابها الى عدد غير قليل من الايدي العاملة والتوسع في هذه المشاريع يشكل حجر الزاوية بالنسبة للاقتصاد العراقي لقدرتها على زيادة الانتاج وفي استيعاب الايدي العاملة مقارنة بالمشاريع الصغيرة .

المبحث الثالث/ لتحليل الاقتصادي لواقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة

أظهرت البيانات الواردة في الجداول رقم (١) ورقم (٢) ورقم (٣) ورقم (٤) والنتائج التي تم التوصل اليها تبين ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة مرت بمرحلتين المرحلة الاولى قبل تغير النظام السياسي في العراق وتبدأ من سنة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) وتميزت هذه المرحلة بالحروب والحصار الاقتصادي والاعتماد على مذكرة التفاهم التي يتم بموجبها اشراف الامم المتحدة على استيرادات العراق من المواد الاساسية وكان دور الدولة في هذه المرحلة مساعدة وتشجيع القطاع الخاص وخاصة في مجال الانشطة التجارية . وكان دور الدولة في هذه المرحلة العمل على كسر الحصار الاقتصادي بمختلف الوسائل والذي وضع العراق في خطر حقيقي من التخلف والفقر والفوضى مما أدى الى تشجيع القطاع الخاص في اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تنتج وتوفر السلع الضرورية لسد الحاجة المحلية منها والتخفيف من آثار الحصار الذي ضرب البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

ونشير هنا ان العراق مر بمرحلة صعبة وخطيرة للغاية حيث تزامن الحصار الاقتصادي باوضاع سياسية معقدة منها التهديد بالحرب واسقاط النظام السياسي بالقوة العسكرية وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي الذي مر بتضخم نقدي كبير وارتفاع في للاسعار . وفي المرحلة الثانية التي بدأت من عام (٢٠٠٣ – حتى الان) وهذه المرحلة هي حاسمة في تاريخ العراق الحديث ووصفت هذه الفترة بدخول الاحتلال الاجنبي الى العراق انذاك ومما صاحبها اجراءات عديدة ترتب عليها نتائج سلبية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها تعطيل وتفكيك القطاع العام ولم يمارس أي نشاط انتاجي وتسريح الايدي العاملة في هذا القطاع الامر الذي ادى الى زيادة البطالة والفقر في العراق . وفضلا عن ذلك تشجيع سياسة الاستيراد المفتوحة ورفع القيود الكمركية على دخول السلع والخدمات الى السوق العراقية اذ اصبحت هذه السوق سوق حرة لانواع عديدة من السلع والخدمات . مما جعل كثير من الصناعات العراقية بشكل عام والصناعات الصغيرة والمتوسطة امام تحد كبير وخطير لعدم قدرتها على منافسة السلع الاجنبية التي تتميز بانخفاض التكاليف والاسعار بشكل خاص مع استخدام التقنيات الجديدة في الانتاج مقارنة بتلك السلع المنتجة محليا . والمؤشرات الاقتصادية والنسب المئوية المشار اليها من عام ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٩ تعكس الوضع المتدهور للاقتصاد العراقي وتراجع اعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحجم القوى العاملة فيها وضعف القدرة التنافسية واستمرار هذه الحال سيكون له نتائج خطيرة وهو بقاء الاقتصاد ضمن دائرة التخلف وما ينجم عنها من تزايد في اعداد نسب البطالة والفقر وغياب سياسات الدعم الحكومي التي تتطلبها هذه المشاريع من التشريعات القانونية والمالية وتعزيز القدرة التنافسية واستخدام التكنولوجيا الملائمة والعمل على بذل الجهود لمعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

أولا . الاستنتاجات :

١. لوحظ وجود العديد من المشاكل والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها مشاكل ادارية وقانونية (Legislation) ونقص في المهارات والتدريب وصعوبات في التمويل (Finanace) وغياب دراسات للجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات وعدم توفر مؤسسات حكومية مختصة لدعم ومساعدة المشاريع بكل الوسائل الممكنة ونقص في مشاريع البنية التحتية خاصة الكهرباء والماء وشبكات الطرق والجسور .

٢. أوضحت الدراسة ان المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد وارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي للعديد من الدول المتقدمة والنامية مما ينعكس بشكل ايجابي في زيادة الانتاج وتشغيل الايدي العاملة واستخدام التكنولوجيا الحديثة .

٣. اظهرت نتائج البحث عدم استقرار الانتاجية في المشاريع الصغيرة والمتوسطة على حد سواء يعود سبب ذلك الى انخفاض قيمة الانتاج وعدد العاملين وعوامل عديدة داخلية وخارجية أدت الى ذلك نذكر منها الحصار الاقتصادي قبل عام ٢٠٠٣ الذي أدى الى توقف العديد منها عن الانتاج وبعد هذا التاريخ جرى تدمير البعض الاخر بسبب الحرب العسكرية والاحتلال الاجنبي للعراق والمشاريع المتبقية عددها قليل جدا ولا يتناسب ومتطلبات الاقتصاد الوطني وتعاني من مشاكل داخلية عديدة منها غياب السياسة الاقتصادية وعدم قدرتها على المنافسة وتواجه مشاكل في التمويل والتكنولوجيا المتطورة نقص في الكفاءات الادارية وضعف الاستثمار المحلي والاجنبي .

ثانيا التوصيات :

وسائل بناء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق يتطلب دعم كبير وقوي ومن مؤسسات مختصة لهذه المشروعات وتبني السياسات والخطط العملية اللازمة ونقطة البدء في ذلك معالجة المشاكل والتحديات وتشخيص نقاط الضعف والخلل وبدقة والعمل على وضع الحلول والمعالجات اللازمة لها . ونعرض التوصيات العملية التي تساهم في اقامة وتطوير تلك المشروعات وبما يخدم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

١. توفير البيئة الاستثمارية الملائمة وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يمنح المستثمرين الثقة والضمان لرؤوس الاموال من التعرض للمخاطر والمصادرة ووجود سياسة اقتصادية فعالة ونظام ضريبي كفوء وعادل وسياسة نقدية ومالية ملائمة.
٢. الادارة الناجحة للاقتصاد الوطني تأخذ على عاتقها اعداد وتنفيذ السياسات الواقعية وتحديد المؤسسات التي تتولى الاشراف والمتابعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وبالتنسيق مع الوزارات والغرف التجارية والاتحادات الصناعية لتقديم الدعم المطلوب .
٣. تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة وتقديم التسهيلات المصرفية اللازمة مع الاخذ بعين الاعتبار قدرتها على التسديد وبفوائد تشجيعية ملائمة ومنح أصحابها اعفاءات ضريبية ودعم للسلع المصدرة .
٤. العمل على اجراء دراسات الجدوى الاقتصايدة والفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة قبل انشائها للكشف المبكر عن مقومات النجاح واسباب الفشل والتركيز على المشاريع التي لها فرص البقاء والنجاح وتجنب المشاريع التي تحقق خسائر وتسبب ضرر للاقتصاد الوطني .
٥. التركيز على توفير البنى التحتية الاساسية وخاصة محطات توليد الطاقة الكهربائية وانشاء الطرق والجسور وشبكات المياه وغيرها التي تقدم خدمات واطئة الكلفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر أحد المرتكزات الاساسية لها .
٦. اجراء عمليات تقييم الاداء الاقتصادي والمالي بشكل مستمر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ودراسة الانتاجية والموجودات والمطلوبات والموازنات المالية وكلك تقييم المهارات الادارية ونظام الحوافز والرواتب والاجور للعاملين .
٧. دعم القدرة الانتاجية والتنافسية للمشروعات من خلال تبني سياسات واقعية منها :
أ. دراسة وتحليل البيئة الصناعية ومدى تطور مستوى هذه البيئة من جانب ومدى توفر عناصر الانتاج وتكاليفها من جانب آخر وتحليل حجم السوق والاسعار .

ب. معالجة المشاكل التي تعاني منها المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها ارتفاع التكاليف ونقص رأس المال وانتهاء العمر الانتاجي للالات والمعدات ونقص في المعلومات التسويقية .

ج. التشخيص الدقيق لانظمة الجودة والتقييس والسيطرة للمنتجات ومدى انسجامها مع المقاييس الدولية المعتمدة للجودة الشاملة .

٨. الاستفادة من تجارب الدول الاخرى بما يعرف (حاضنات الاعمال) من واجباتها ان تقدم الرعاية الكاملة للمشروعات وتعزز روح المبادرة لدى القطاع الخاص وتوفير خدمات ادارية واستشارية وتسويقية ودعم انشطة التصدير واختيار الفن الانتاجي ونقل التكنولوجيا الملائمة التي تؤدي الى تخفيض التكاليف وتحسين جودة ونوعية الانتاج .

٩. تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمثابة محركات النمو في الاقتصاد الوطني والعمل على تعزيز قدراتها الانتاجية من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة واستخدام الابتكارات الحديثة وأساليب الانتاج الجديدة ودعم الصادرات ورفع كفاءة التسويق .

المصادر العربية :

١. د. احسان خضر . تنمية المشاريع الصغيرة ، المعهد العربي للتخطيط في الكويت ، ٢٠٠٢ .
٢. الجامعة العربية – منظمة العمل العربية ، المنتدى العربي للتشغيل ، ورقة عمل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة ، ٢٠٠٩ .
٣. د. حميد جاسم الجميلي وآخرون . الاقتصاد الصناعي ، بغداد ، ١٩٧٩ .
٤. د. سروار هوبوم، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تجربة اليونيدو في التنمية الاقتصادية، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية، ٢٠٠٢ .
٥. عقيل عبد الحسين الطائي . دور الصناعات الصغيرة للنهوض بالاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير من كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٩ .
٦. د. فلاح حسن الحسيني . ادارة المشروعات الصغيرة ، مدخل ستراتيجي للمنافسة والتميز ، عمان ، دار الشروق ، ٢٠٠٦ .
٧. د. وجيه عبد الرسول العلي و د. محمد فهمي حسن . حول مفهوم الانتاجية ، مجلة البحوث الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد ، العدد الثالث ، ١٩٨٠ .
٨. وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات – المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠١٠ .
٩. د. يحيى غني النجار . تقييم المشروعات – تحليل دراسة الجدوى وتقييم كفاءة الاداء ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ .
١٠. د. محمد فتحي صقر ، واقع المشروعات الصغيرة وأهميتها الاقتصادية ، كلية الادارة والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ .

المصادر الاجنبية

1. **United nations industrial development organization (undio), investment project preparation and appraisal , Vienna , 2005 .**
2. **United nations industrial development organization (undio), Restructioning upgrading and industrial competivenss , Vienna , 2003 .**

المكتبة العلمية الافتراضية (IVSL) . موقع الكتروني .

1. **Afshin Rahnama and others – The Role Industrial incentives of small and medium industries – international Journal business Administration . Vol. 2 . No.4 , November , 2011 .**
2. **Dr. Anwar Ali Shah and others , Impact of SME on employment in Textile industry of Pakistan – Asian Social science , Vol. 8 , No. 4 , April , 2012 .**
3. **Ivovic Jelena . New product as a factor of increasing the innovation of small and medium Enterprises . Journal of Engineering studies and Research . Volume , 17 , No. 4 , 2011 .**

Small and Medium Projects and Their Roles in Economic Growth in Iraq

Abstract :

Small and medium projects play important roles in economic and social growth . This makes them the center of concern for governments and international organizations particularly the united nations industrial development organization and the international bank .

This research includes some conceptions related to small and medium projects as related to every country's conception use of the term suitable to its industrial and economic situation. It also deals with a lot of problems and obstacles facing small and medium projects including the administrative and obstacles problems like the unavailability of study and research centers related to strategic development, the adequate diagnosis of such problems and their disadvantages .

The practical part of this study deals with period between 2000 – 2009 by analyzing and studying the production value and preparing the small and medium projects in the national economy .

The study concludes that the reasons for failure center on not carrying out economic significant studies and the unavailability of governmental organizations supporting those projects. Likewise, the conclusion of this study emphasize the deterioration of the production situation and its fall in production decrease by the retracting of the economic monitors in Iraq .

The recommendations given in this study represent a roadmap to make and develop projects in Iraq. This includes serving the progressive economic growth, providing the appropriate investing environment , achieving economic and political stability, providing bank facilities, decreasing the rate of profit, making use of other countries' experiments in the field of providing complete handling of projects by reinforcing the initiative in the specific sector and providing consultative technical services , among others .